عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
Strategic Studies

العمل النقابي السوري:
عودة بعد الإقصاء ومحاولات بناء النموذج الوطني

محمد السكري

ورقة بحثية

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة، تهدف لدور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً، وترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ورسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني/نوفمبر 2013، كمؤسسة أبحاث تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً في القضية السورية، ضمن مجالات السياسة والتنمية والاقتصاد والحوكمة المحليّة. يُصدر المركز دراسات وأوراقاً منهجية تساند المسيرة العمليّة للمؤسسات المهتمة بالمستقبل السوري، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتتفاعل عبر منصات متخصصة لتحقيق التكامل المعلوماتي والتحليلي ورسم خارطة المشهد.

تعتمد مُخرجات المركز على تحليل الواقع بأبعاده المركّبة، بشكل يَنتُج عنه تفكيك الإشكاليات وتحديد الاحتياجات والتطلعات، ممّا يمكّن من المساهمة في وضع الخطط وترشيد السياسات لدى الفاعلين وصُنَاع القرار.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار: 19كانون الأول/ ديسمبر 2024

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

أحد برامج المنتدى السوري

المنتدى السوري
SYRIAN FORUM

المحتويات

ملخص تنفيذي 2

مقدمة 4

النقابات: السياق النظري والحركي 6

حدود مفهوم النقابات 6

النقابات السورية: كوسيلة تمثيل ونضال 8

سورية بعد الثورة: مقاربات محلية للعمل النقابي 11

ديناميات التشكّل واستيعاب الأدوار: نقابة المهندسين الأحرار نموذجاً 13

الثقافة المؤسساتية: انعكاس حوكمي على النقابات 14

مؤشرات العمل الوطني: ما بين النقابية المهنية والوطنية السياسية 16

النقابات السورية: فرصة نحو المستقبل 17

التحديات والعوائق 18

خلاصات وتوصيات 20

الملاحق: 23

ملخص تنفيذي

- برزت أهمية مفهوم النقابات كمساهم في صيرورة بناء المؤسسات وعملية الدمقرطة في الدولة دون التخلي عن الأخيرة، فالمجتمع شرط لقيام الدولة، كما أن الدولة شرط قيام المجتمع، ما يعني أن دور النقابات يتجلى فيها تعريف طبيعة العلاقة مع الدولة، وتحديد الصلاحيات ضمن إطارين أساسين: تعريف هامش السلطة، احتكار العنف الشرعي.
- عكست النقابات في الحالة العربية ثقل رأس المال الاجتماعي في انتفاضات الربيع العربي، خاصة في مصر وتونس والسودان، على عكس سورية التي مثّلت فيها رأس مال السلطة، بعدما تم فيها استئصال النقابات بشكل كامل وممنهج، وذلك لاستشعار نظام الأسد خطورة العمل النقابي، ولطالما سعى الأخير لجعل المجتمع المدني وسيلة للهروب من المعركة الديمقراطية، وأحياناً استخدامه لأهداف سياسية في فترة الصراع للتحشيد ولاستجرار الدعم الإغاثي.
- تعد نقابة المحامين أول نقابة في تاريخ الدولة السورية، فقد تأسست عام 1921، وخاضت نضالاً طويلاً عبر الأدوات القانونية ضد الانتداب، بينما كان نشاط النقابات الأخرى كالعمال، مترافقاً مع توسع هامش الحريات بعد الثورة الكبرى.
- عُقد أول مؤتمر طلابي "مؤتمر حماة الطلابي" في شباط 1932، بالتزامن مع أول انتخابات رئاسية سورية في العام ذاته، وذلك على عكس ما يدعي النظام في سرديته وأوراقه المرجعية للاتحاد بأنّ أول مؤتمر طلابي عقد في مدينة اللاذقية وترأسه "حافظ الأسد".
- ارتفع الزخم النقابي التنظيمي بشكل ملحوظ خلال مرحلة الاستقلال 1925 . 1946، وطالبت النقابات عقب الاستقلال بقوننة عملها واستيعابه ضمن المنظومة القانونية للدولة السورية المستقلة؛ مما دفع لاستصدار أول قانون خاص بالنقابات السورية عام 1948، وسُجلت في سورية في العام 1955 ما يقارب 25 نقابة.
- عززت قبضة النظام الأمنية من دوافع النقابات تجاه المطالب السياسية، فأصدرت أول بيان "جريء" خلال حكم نظام البعث ونظام الأسد عام 1980، وطالبته بتأمين الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، وإلغاء حالة الطوارئ، وإزالة السلاح من يد الميلشيات، وإيقاف السياسات الطائفية، إضافة لتقليص أدوار الأجهزة الأمنية. كان هذا البيان بمثابة منعطفٍ مهمٍ في تاريخ النضال النقابي السوري.
- لم تستطع القوى الثائرة ضد النظام 2011 إخراج كوادر حزب البعث من قيادة النقابات خلال الفترة السلمية، مع حفاظها على الاحتجاجات نفسها التي شكلت ضغطاً متزايداً أضعف مركزية النقابات، وأعطى المجال لخلق مساحات معارضة داخلها، كما في حالة نقابات الطلاب والمهندسين، بينما كانت سيطرة الأسد على نقابة العمال محكمة فلم تشهد اختراقاً في بنيتها الداخلية.
- أسس التمازج بين الدور النقابي والوطني إطاراً أوسع مما قامت عليه النقابات خلال محاولة الانتقال من الحالة الثورية الصرفة إلى الواقع المؤسساتي.
- تعد الصراعات الداخلية عاملاً مهماً في زيادة عوائق تحسين العمل النقابي، خاصة تلك المرتبطة في تحويل اختلاف وجهات النظر إلى مشاكل تسبب حالة من الانقسامات، وغالباً ما تكون مرتبطة بالصراع على النفوذ داخل النقابة،

ويرتبط الصراع بمحددات الاختلاف حول التعاقد، وشكل النقابة، والنظام الداخلي، والسياسات العامة، بجانب وجود "عقدة المركز"، في ظل حالة الإنكار والرفض لوجود كيان مركزي قوي، والنزوع تجاه الزعزعة على حساب الانضباط التنظيمي، "أزمة هوية".

- تتطلب حالة غياب الدولة تعويض القوى النقابية لهذا الغياب، عبر تطوير السياسيات العامة بما يتوازى مع ضرورات الإنجاز والجدوى، بأهمية العمل ذاتها للحفاظ على استقلاليات الكيانات النقابية من التدخلات الخارجية، وإدارة التنوع في ظل حالة الاستقطاب الأيديولوجي العالي في الساحة السورية، كذلك التمييز بين الحالة العسكرية والمدنية، والحرص على عدم تدخل العسكر والأحزاب السياسية في العمل النقابي.
- إن أهمية النقابات السورية في مناطق المعارضة ودول المهجر ليست فقط لأجل تعزيز حالة النضال الشعبي ضد الأسد، وإنما لبناء النموذج البديل، بعيداً عن تكرار سيناريو ديناميات "الفناء الذاتي" كما في النموذج العسكري، بجانب البحث عن هوامش الانخراط في المعادلة الوطنية، وتعزيز مفهوم الوحدة النقابية عبر دعم الكيانات المركزية وتمكينها.
- شكّل انتصار الثورة السورية، لحظة فارقة من عمر التاريخ السوري، وفرصة مهمة للفواعل الوطنية المدنية وخاصةً النقابية، لإعادة النظر في البنى الموجودة في مناطق النظام والمعارضة في فترة حكم الأسد المخلوع. وإعادة تعريف أدوارها ومسؤوليتها لتنتقل من الحالة الأمنية إلى الوطنية انطلاقاً من ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة والحالة البيروقراطية وأهمية الاستفادة من النماذج الثورية وذلك عبر إشراك البنى الحوكمية والنقابات التي تشكلت خلال الثورة السورية وحققت نجاحات جيدة.

مقدمة

مثّل الحراك النقابي خلال فترة الثورة السورية أهم مساحات المواجهة والبناء ضد نظام الأسد، فكانت كوادر النقابات العمالية والطلابية والمهنية في مقدمة الانتفاضة السورية عام 2011، بما أنّهم كانوا الأكثر تهميشاً في ظل حكم الأسد الأب والابن للدولة، خاصة العمال الريفيون والموظفون وأصحاب الأعمال البسيطة، وذلك لتأثرهم بالسياسات التي انتهجها نظام الأسد، بالتحديد في حقبة الانتقال إلى ما يسمّى "اقتصاد السوق الاجتماعي" الجديد عقب تسلم بشار الأسد السلطة، بينما عاصر الطلاب خلال فترة الثورة أشد أنواع الانتهاكات بحقهم، باستخدام "الاتحاد الوطني لطلبة سورية" كأداة للقمع والاستبداد، بالنهج ذاته الذي استخدمته نقابات أخرى، مثل الفنانين والمحامين بحق الأعضاء الثائرين. وسرعان ما تحول الصراع بين السلطة وأدواتها داخل النقابات إلى حرب عابرة للجغرافيا، مما عزز من ضعف دور النقابات، ومن ثم لتعود من جديد من بوابة "التعافي المبكر" كحالة مؤسساتية بعد عقد من الزمن، وذلك عقب صعود وهبوط عانت منه، وصل لأفضل حالاته مقارنة بحقبة ما قبل الثورة بعد عام 2020، في مناطق المعارضة مع توفر فسحة جغرافية خارج سلطة الأسد [1].

شغل القطاع النقابي المرتبط بالحالة الوطنية السورية حيزاً متبايناً من الاهتمام، لكنه لم يكن السمة الأساسية في سؤال البحث السوري، فقد ارتكزت محاولات تناوله ضمن معالجات الحالة السياسية السورية، فتميّز فيلب خوري في كتاب "سورية والانتداب الفرنسي" في تناول ملامح الحراك النقابي السوري ضمن الاشتباك ضد الانتداب الفرنسي، معرجاً على الحالة النقابية، خاصة الطلابية، وتفاعلاتها في القضية الوطنية. بينما عمل حنا بطاطو في كتاب "فلاحو سورية" على تفكيك الحالة النقابية السورية بنيوياً، من مداخل الطبقات الاجتماعية، خاصة الحالة العمالية.

اشتهر سامي الجندي في كتابه "البعث" في قدرته على توضيح السياسات التي انتهجها النظام في التعامل مع خصومه، خاصة من النقابيين، ولم تغفل مذكرات السياسيين السوريين الذين عاصروا الحقبة الديمقراطية السورية وانقلاب البعث الواقع النقابي السوري ضمن توصيفهم للواقع السياسي، خاصة "مذكرات خالد العظم" في المجلد الثاني والثالث، و" مذكرات أكرم الحوراني".

من جانبها، أفسحت الثورة السورية المجال أمام الفضاء العام لتقديم دراسات مركّزة عن القطاع النقابي السوري، وأطل الدكتور جوزيف ضاهر في دراسته "الاتحادات العمالية في سورية تحت المجهر" على الحالة النقابية العمالية في سورية، فيما تميّزت الدراسة بقدرتها على توصيف بنى نقابة العمال السوريين، وحالة التنظيم والهيكلة، بجانب إلقاء الضوء على حالة الاشتباك التي شكّلتها عبر صدامها مع نظام الأسد. من جانبه استطاع يمان زباد في دراسة "أدوات الأسد الناعمة الاتحاد الوطني لطلبة سورية أنموذجاً" تفكيك بنية الاتحاد الوطني لطلبة سورية التابع للنظام، في دراسة مرجعية تأتي بعد عقود من غياب معالجة الحالة الطلابية في حقبة الاستبداد. بالمجمل، ركّزت هذه الكتب والدراسات على الحالة النقابية السورية، إمّا ضمن معالجات الحياة السياسية السورية، أو في أوراق محددة تناولت فاعلاً نقابياً في حالتي العمال والطلبة ضمن مناطق النظام.

---

[1] يمان زباد، أدوات الأسد الناعمة "الاتحاد الوطني لطلبة سورية أنموذجاً"، مركز عمران للدراسات، 8 كانون الثاني 2024، الرابط: https://rb.gy/bda9ol

وفي ضوء ذلك، تكمن أهمية هذه الورقة، أنها تسلط الضوء على الواقع النقابي السوري ككل، عبر فهمه وتفكيكه والتنقل بين تحولاته التاريخية، من خلال إفرادها فصولاً تتنقل بين الحقب الزمنية، أي إنها تشكل همزة وصل بين الماضي والحاضر، كما تحاول تغطية فراغٍ مهمٍ في حقل الدراسات المدنية الخاصة بالنقابات، كونها تقتحم الحالة النقابية الجديدة في مناطق المعارضة السورية خلال الثورة لتعاينها، وتتلمس تحولاتها، وتدرك جديتها، ومدى إمكانية الاستفادة منها في بناء الدولة السورية الجديدة.

تبدأ هذه الورقة بتوضيح السجال التاريخي حول مفهوم سائل كالنقابات بين النظرية والتطبيق، وعلاقتها بالدولة، وضرورات الأخيرة، بما أنّ الحالة النقابية جزء مهم منها، تلمس مرحلة العبور من الدولة الاستبدادية إلى تطلعات الديمقراطية، وما بينهما من فراغ خلفته ضرورات الاستبداد والاستفراد بالدولة ومؤسساتها. وتتنقل الورقة لوصف مكثّف عن دور النقابات المهنية في تاريخ سورية، منذ حقبة المملكة السورية، مروراً بمرحلة الاستقلال، وخلال حقبة البعث والأسد التي نسفت كل أشكال الحياة المدنية، بجانب التطورات السياسية التي عصفت بالبلاد وارتداداتها على الواقع النقابي، وتحلل تضخم وظائف النقابات خلال فترة الصراع مع سلطة الأسد، بين ما هو نقابي وما هو وطني، مع لحظ أهم التطورات في المشهد على المستويين الحقوقي والوطني.

تعالج الورقة الجوانب النظرية والهيكلية والمؤسساتية للبنى النقابية التي تشكّلت في سورية في مراحل الدولة السورية المختلفة وأنماطها التنظيمية، بينما لا تركز على الأطر القانونية والدستورية، مع التأكيد على إفراد أوراق أخرى لتغطيتها في مجموعة ضمن مسار النقابات السورية المحلية.

ترجح فرضية هذه الورقة حدوث تغيير مفصلي جديد في الواقع المدني السوري، خاصة من الناحية النقابية، لذلك تحاول تلمس حدود هذا التغيير، الذي قام به الحراك المدني السوري خلال مرحلة الثورة السورية، وتعمل على دراسة استدامة تطوير التنظيم الاجتماعي وتغيير الصورة النمطية عن سوداوية الواقع في شمال غرب سورية. وتنطلق أهميتها بكونها تفتح نطاق البحث المحلي السوري على ملف النقابات، إذ تحاول دراسة الحالة النقابية السورية "بمجملها" وتطورها، لتجمع بين حقب عدة في تاريخ سورية، مع التركيز على المتغيرات الجديدة في المشهد النقابي الحديث بعد عام 2011، وتدحض الورقة ظاهرة "عدم قدرة السوريين على العمل الجماعي والمشترك"، بإبراز نماذج تنظيمية حققت نجاحات أولية ضمن مسار طويل، منطلقةً من فلسفة "أن سورية لم تتحرر بعد، لكن الفرد السوري تحرر".

فضلاً عن أنّها تجادل بضرورة إعادة تعريف ثقل الحوامل الاجتماعية، وأهمية دورها الوطني على مستوى إنشاء مجتمع سوري متفاعل مع قضاياه السياسية الوطنية والاجتماعية، خاصةً بعد الإقصاء الذي شهدته تلك الحوامل قبل اندلاع الثورة.

وقد استخدم الباحث المنهج البنائي Constructivism خلال عملية بناء الحالة النقابية التاريخية، لما يتيحه من قدرة على بناء البيانات والمعلومات، وتقسيم الحالة التاريخية وفق سياقات زمنية واضحة، تفسح المجال من أجل تحليل عوامل كل مرحلة وظواهرها على حدا والتمييز بينها. أمّا في تحليل الوثائق والقرارات فقد عُكف على استخدام أداة تحليل الخطاب Discourse للوصول إلى النتائج الموضوعية في تقييم مؤشرات تطور الحالة النقابية السورية، أثناء دراسة حالة نقابة المهندسين الأحرار، بالتالي تركّزت الأدوات البحثية على المنهج النوعي Qualitative باستخدام الملاحظة، وتمّ إجراء جولة

خاصة لشمال غرب سورية في 23 تشرين الأول 2023، ولقاء البنى الاجتماعية لأجل فهم الحالة النقابية [2]. اعتمدت الورقة على المصادر الأولية Primary Sources خلال عملية فهم الحالة النقابية السورية بعد عام 2011، وقد تمّ جمع وثائق وقرارات عدة متعلقة بالبنية التنظيمية، فضلاً عن الاتكاء على المصادر المفتوحة Secondary Sources في الفصول الأولى الخاصة بتاريخ سورية، إمّا بالاعتماد على المذكرات التاريخية للسياسيين السوريين، أو الكتب التي تناولت العمل النقابي السوري، بجانب المواد الصحفية المنشورة حول تفاعلات العمل النقابي بعد الثورة السورية لإغناء الفصل الثالث.

النقابات: السياق النظري والحركي

أسهمت النقابات في الحالة العربية والإقليمية في تغيرات كبيرة في ديناميات المشهد السياسي والدولي، فقد أدت إضرابات قامت بها نقابات مختلفة في دول عديدة في تغيير الأنظمة السياسية واستبدال قوى بأخرى، كما أصبح بعضها جزءاً من الواقع الحزبي لدول مختلفة، مثل بريطانيا، من خلال نماذج نقابية تحولت مع الوقت جراء متطلبات السياق لأحزاب عريقة وراسخة في الدولة، كحزب العمال البريطاني، أو كما في حالة الأرجنتين الطلابية مطلع القرن العشرين عندما تأسست جامعات حملت عناوين وهتافات الحركة الطلابية المعارضة، أو الحالة الأمريكية التي ما زالت حياتها السياسية تتفاعل وتتأثر مع قضايا نقابية عدة، منها: القضية الفلسطينية، الواقع التمييزي بين السود والبيض، التوسع الإقليمي والدولي [3].

حدود مفهوم النقابات

تمثّل النقابات رأس المال الاجتماعي في انتفاضات الربيع العربي، خاصة في مصر وتونس والسودان، على عكس سورية التي تم فيها استئصال النقابات بشكل كامل بداية ثمانينات القرن الماضي، وذلك لاستشعار نظام الأسد خطورة العمل النقابي الذي سبق وتحدث عنه أهميته الأكاديمية علماء كثر، من بينهم "غورات ثيربورن"، إذ اعتبر أن النقابات كانت القوة الأهم في أوروبا لحركات التغيير بداية القرن العشرين[4].

قد يكون من الصعب فهم النقابات ككل من الناحية الحركية دون محاولة تلمس حدود التنقلات النظرية التي تعرضت لها، سواء في الحالة المحلية السورية أو حتى من ناحية تطور أدوار ومسؤوليات المفهوم في البعد المدني والسياسي من بوابة ما عاصرته سورية خلال مراحلها المختلفة.

تُعرف النقابات على أنّها مفصّل مركزي ضمن نطاق مفهوم المجتمع المدني المتحرك، وكأي مفهوم في علم الاجتماع السياسي يصعب إيجاد مرجعية واحدة متفق عليها بشأن المفاهيم، طالما أن المجتمع المدني نفسه تعريف انتقائي وليس له جذور

[2] تم إجراء مجموعة لقاءات وهي: إدارة جامعة حلب الحرة، جامعة غازي عنتاب عفرين، نقابة المهندسين السوريين الأحرار، مركز Idea 2020 في مدينة أعزاز، وفاعلين عدة في العمل النقابي في الاتحادات الطلابية والهندسية. بجانب إجراء ما يزيد عن 30 مقابلة مع فاعلين في العمل النقابي السوري، إمّا بشكل فيزيائي أو من خلال استخدام أداة التواصل بإجراء مكالمات عديدة، كما في حالة نقابة المهندسين، بجانب مجموعة تركيز في الباب.

[3] A T.U.C. STUDY PAMPHLET, A SHORT HISTORY OF BRITISH TRADE UNIONISM, link: https://cutt.ly/2eCE4O3M

[4] Paul Le Blanc, what do socialists say about democracy, international socialist review, issue 74: Features, link: https://cutt.ly/lw2ZXIa1

تاريخية واضحة وثابتة، وذلك لارتباطه بخليط من المساقات التي تكون فيها الجماعات ركناً أساسياً فيها، وتشكل مجموعة من عناصر الانتماء والأفكار، وأحياناً المرجعيات، مما يعزز من صعوبة ضبط أطرها النظرية [5].

وقد عرّف أدم سميث المجتمع المدني وربطه بالحرية، ولخصه كمساحة تنتشر داخلها الأفكار بطريقة مستقلة، وتعبر عن تحركات الأفعال الفردية، فيحقق كل جزء ذاته وفقاً لأهدافه الخاصة، أي الحرية من دون أي غاية أخرى. بينما سعى الفيلسوفان هيغل وكارل ماركس لمقاربة المجتمع المدني من وجهة نظر نقابية، ولخصاه كمجتمع صناعي يحتاج إلى تنظيم نفسه نقابياً، وذلك من مدخلات طبقية واقتصادية عبر حالة التنظيم النقابي، ولا سيما العمالي، بينما وضع المفكر أنطونيو غرامشي المجتمع المدني في مواجهة المجتمع السياسي في تعريفه لدور المثقف العضوي داخل حركة النقابات[6].

مع ذلك، هنالك جوانب في التعريف متفق عليها لحد بعيد: فمن الناحية اللغوية يعرف المعجم الوسيط النقابة على أنّها جماعة مهنية يناط بها القيام برعاية شؤون الشريحة التي تمثلها. بينما يراها علماء الاجتماع أنها إطار جامع لجماعة مهنية محددة: تتشارك بالأهداف والرؤى المهنية ذاتها، وتسعى للدفاع عن مصالحها، وتحصيل مكتسبات لتسهيل عقبات الحياة، دون أن يكون هناك أي مقاصد سياسية أو مادية [7].

بينما يقدّم القانونيون مفهوماً أكثر عمقاً، محاولين ضبط مساحات العمل والحرص على استدامتها، فورد تعريف النقابات في الدستور الفرنسي على أنّه: يجوز لكل شخص أن يدافع عن حقوقه ومصالحه من خلال العمل النقابي والانضمام إلى نقابة من اختياره [8]. في حين ورد في الدستور التونسي أنّه: حق مدني غير عسكري مضمون، وتحفظ الدول للنقابات حق الإضراب والاعتراض. ما يعني أن هناك إجماعاً على أن الجماعة المهنية اللا فردية هي مفصل أي نقابة وشريحتها [9]. بينما وجدت هذه الجماعات ضالتها خارج النطاقات النظرية وراحت أكثر للجوانب التطبيقية من النواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية، لا سيما عقب "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"، ومنذ ذاك الحين ما فتئت حقوق الجماعات تتطور بشكل طردي من الثورة الفرنسية إلى البريطانية وليس نهاية بثورات الربيع العربي، ليصبح جدالها ومطالبها الفردية ضمن كنف الجماعات النقابية نفسها، حتّى الحوار الأول حول المجتمع المدني الحديث في ثمانينات القرن الماضي كان من منطلق دور النقابات العمالية في موانئ بولندا على البلطيق، ومن ثم تحوّل إلى سجال نقابي، وتطور ليصبح سياسياً، آخذاً طابعاً نضالياً ضد الاستبداد [10].

وبناءً عليه، عاد المجتمع المدني ككل بالظهور في النظرية السياسية الغربية من مدخل النقابات الجماعية لتأطير معطيات تمرد المجتمع ضد الدول، وانتقل النقاش مع الوقت عن دور النقابات بحالة اللا دولة إلى إمكانية التخلي عن الدولة، وما إن كان هدف النقابات إسقاط الدولة والحلول مكانها، أو إسقاط الأنظمة التي تعطّل عمل النقابات، للوقت الذي وصل فيه عدد من الباحثين لقناعة بأن الدولة القوية الديمقراطية شرط أساسي لاستمرار المجتمع المدني والنقابي.

---

[5] عزمي بشارة، مسألة الدولة، المركز العربي للدراسات، الطبعة الأولى، تموز 2023، ص 41 – 220

[6] Salah Mansoul, Regagda Said، Mehiri Dalila, Syndicate from the perspective of theories of social movements (a theoretical approach), Algerian Journal of Research and Studies, July 2023, link: https://cutt.ly/FeFK9kbG

[7] المعجم الوسيط، ج2 , ص 943، الطبعة الرابعة. 2004

[8] الدستور الفرنسي لعام 2008، https://cutt.ly/OeRQCaQV

[9] الدستور التونسي لعام 2022، الرابط: https://cutt.ly/7eRQZsDn

[10] JAN SKORZYNSKI, Two Decades from Warsaw, Mar 30, 2009, link: https://cutt.ly/4eFedtVC

ومن هنا برزت أهمية المفهوم كمساهم في صيرورة بناء المؤسسات وعملية الدمقرطة في الدولة، دون التخلي عن الأخيرة، فالمجتمع شرط لقيام الدولة، كما أن الدولة شرط قيام المجتمع، ما يعني أن دور النقابات يتجلى في تعريف طبيعة العلاقة مع الدولة، وتحديد الصلاحيات ضمن إطارين أساسين: تعريف هامش السلطة، احتكار العنف الشرعي [11] والقوة، كما يعرف د. عزمي بشارة المجتمع المدني [12].

بالمقابل، وجدت الجماعات النقابية أن أيّ تعريف للدولة بأدوارها ونظرياتها خارج إطار النقابات قد يخلق تعريفات مشوّهة وناقصة، وقد يكون ثمن دولة بدون نقابات الاغتراب عن الفرد والمجموع، فضلاً عن أن ثمنها دون ديمقراطية سيؤدي للنتيجة ذاتها [13].

لم تكن نماذج الدول العربية خارج سياق اغتراب الدولة عن المجتمع رغم محاولات محاكاة المجتمع المدني، وقد أطلقت بعض الدول كالأردن ضمن رؤية 2025 عملية إصلاح ديمقراطي من السلطة الهرمية، ولصالح الطبقة الحاكمة، دون أن تأخذ بعين الاعتبار الاستحقاق النقابي كضرورة لبناء مجتمع، فلا يمكن أن تنمو أي ديمقراطية بمعزل عن حريات مجتمعة واسعة [14].

النقابات السورية: كوسيلة تمثيل ونضال

سبقت الحالة النقابية السورية الدولة السورية الحديثة "المملكة"، وذلك بعد انخراط السوريين في تجمعات مختلفة، منها ما هو طلابي وعمالي وسياسي، كالإخاء العربي، والمنتدى الأدبي، وحركة الفتاة العربية، واتسمت معظمها بأنها حركات سياسية أقرب من أن تكون ذات هوية "نقابية"[15]. لكن الحالة النقابية ذاتها تطورت بشكل أكبر في خضم المملكة السورية عام 1920، إذ وجد السوريون متنفساً مدنياً لأجل ممارسة نشاطهم النقابي بعد الحد من الحياة السياسية، وذلك عبر "نقابة المحامين" التي تعدّ أول نقابة سوريّة. تأسست النقابة بعد قرابة عام من الانتداب الفرنسي في 1921، وخاضت نضالاً طويلاً عبر الأدوات القانونية ضد الانتداب، بينما كان نشاط النقابات الأخرى كالعمال مترافقاً مع توسع هامش الحريات بعد الثورة السورية الكبرى، وتشكيل الكتلة الوطنية، وإجراء أول انتخابات في الدولة الوطنية السورية عام 1932 التي أفرزت "محمد علي العابد" كأول رئيس لسورية [16].

استفادت نقابة العمال خلال إطلاق حراكها المنظّم من الصخب الدولي الخاص بتلك الفئة حول العالم، على إثر الثورات اليسارية، خاصة البلشفية، وما أفرزته على المنظومة الدولية، فضلاً عن تشكّل ملامح ومنظومة الدولة والهوية السورية، فنظمت نقابة العمال أول مؤتمر لها عام 1934 في دمشق، وأطلقت خلاله "اتحاد نقابات عمال دمشق"، وبعد ما يقارب 4 سنوات بالترافق مع التطورات السياسية في المشهد الوطني، وتعزز التواصل الجغرافي بين المدن السورية، واكتمال الرؤية الوطنية على الأقل تجاه الوحدة الجغرافية، وضرورة توحيد الأقاليم التي دفعت فرنسا لحظة انتدابها لتقسيمها، عادت

---

[11] استخدم "ماكس فيبر" مصطلح "احتكار العنف الشرعي" خلال محاولة تعريف الدولة، وقد ميّز من خلاله بين "احتكار العنف" و"احتكار العنف الشرعي".

[12] لمرجع السابق رقم 5، ص 20 – 120

[13] المرجع السابق رقم 5

[14] الرؤية الأردنية لعام 2025، الرابط: https://cutt.ly/ceRQVYGW

[15] محمد السكري، تاريخ الدم والقلم، سيرة الحركات الطلابية السورية منذ نشأة الدولة حتى "موتها"، رصيف ٢٢، تموز 2024، الرابط: https://cutt.ly/keRQNuaG

[16] نقابة المحامين فرع دمشق، لمحة موجزة عن تاريخ المحاماة ونقابة محامي دمشق، الرابط: https://rb.gy/mwgbvt

نقابة العمال لإعادة النظر بتجمع المدن ليكون أشمل مما كان عليه، فأطلقت في عام 1938 "الاتحاد العام لنقابات العمال السوريين".

بينما كانت في ذلك التوقيت الحركات الاجتماعية لا سيما الطلابية تحمل تأثيراً مباشراً على المشهد الوطني، فبرز مطلع العشرينيات بشكل عميق في مدارس "التجهيز"، وشكّل الطلاب أهميةً بالغةً لمعظم الحركات الوطنية في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي، وصولاً إلى تطوير بنيتها التحتية، وذلك ضمن كيانات الكتلة الوطنية وعصبة العمل القومي، وقد نشطت مجلة "المضحك المبكي" في توصيف الصراعات الطلابية نهاية عام 1932 في زوايا مختلفة [17].

وفي الفترة نفسها، ساهم تطور الحركات الطلابية في التجهيز في تشكيل مشهد طلابي مؤثّر في جامعة دمشق، التي بدأ نشاطها الطلابي مطلع العام 1928، وذلك بالتزامن مع إنشاء مدرسة الآداب العليا فيها في العام نفسه، وكانت التظاهرة الشهيرة احتجاجاً على تخفيض ميزانية الجامعة عام 1929، مدخلاً مهماً لبدء الحراك الطلابي "الجامعي" في سورية، وصل لمرحلة التنظيم وعقد مؤتمرات طلابية، وقد عقد أول مؤتمر طلابي سوري في مدينة حماة السورية "مؤتمر حماة الطلابي" في شباط 1932، بالتزامن مع انتخاب أول رئيس لسورية، وذلك على عكس ما يدعي النظام في سرديته وأوراقه المرجعية للاتحاد بأنّ أول مؤتمر طلابي عقد في مدينة اللاذقية وترأسه "حافظ الأسد" [18].

واشتهر الحراك الطلابي السوري في العام 1936 بما يسمى إضراب الستين يوماً، الذي دعا له مجموعات طلابية حينها، وكانت المجموعات الطلابية أقرب للحركات الحزبية السياسية من النقابية كما في نموذج عصبة العمل القومي، التي اعتمد قوامها على الشباب والطلبة، بينما بدأ الزخم النقابي يرتفع بشكل ملحوظ خلال مرحلة الاستقلال 1925 . 1946، إذ طالبت النقابات عقب الاستقلال بقوننة عملها واستيعابه ضمن المنظومة القانونية للدولة السورية المستقلة، مما دفع لاستصدار أول قانون خاص بالنقابات السورية عام 1948، منح ذلك النقابات الأخرى الفرصة لتنظيم نفسها، خاصة نقابات المحامين والطلاب، وزاد التوجه المدني على حساب السياسي، وسُجلت في سورية في العام 1955 ما يقارب 25 نقابة[19].

[17] فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي سياسة القومية العربية 1920-1945، الطبعة الأولى، 1997 الصفحة 460– 461

[18] المرجع السابق رقم 17، ص 463 – 470

[19] جوزيف ضاهر، الاتحادات العمالية في سورية تحت المجهر، فريدريش إيبرت، تموز 2023، الرابط: https://rb.gy/l1rq3e

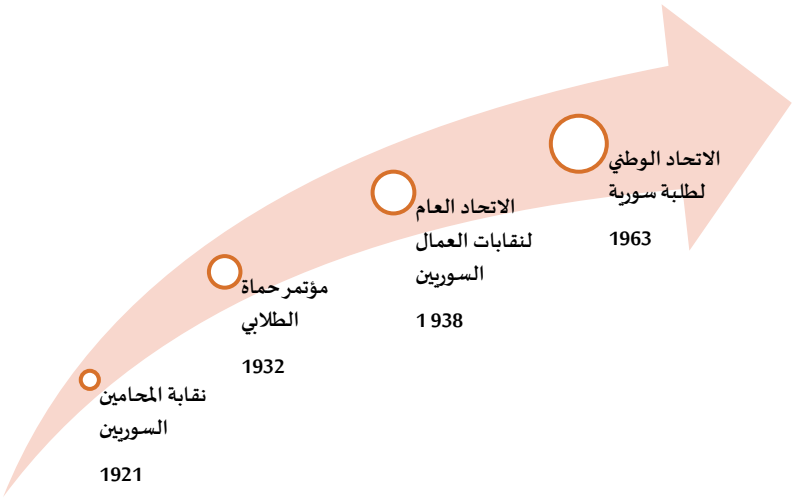

الشكل (1): مراحل تشكيل الأجسام النقابية السورية

على عكس مرحلة الاستقلال، عاشت مرحلة حزب البعث العربي فترة متوترة في علاقة الدولة بالنقابات، لرغبة النظام بتأميم النقابات على مستوى التبعية المطلقة كنقابة وأفراد، فأصدر النظام عام 1967 القانون رقم (84) بمرسوم تشريعي الخاص بتأميم النقابات، منها نقابات العمال والطلاب والمحامين [20].

مع ذلك لم تكن الخطوة كافيةً لإيقاف الحراك النقابي المناهض للنظام، فقد كان العام 1979 - 1980 صدامياً بين النظام والنقابات، مع اشتداد القبضة الأمنية، وتراجع الاقتصاد، وتدهور الأوضاع الأمنية، وكان أبرز الحركات حراك نقابة المعلمين التي نفذت إضراباً في حقل رميلان النفطي شمال شرق البلاد لمدة أربعة أيام، لأجل تحسين ظروف العمل وزيادة الرواتب. ومع ارتفاع الاحتقان وسقف المطالب وبدء تراجع أسهم النظام داخل تلك النقابات، أعاد النظام النظر بمستوى تحكّمه بالنقابات ليقوم بحلها بشكل كامل وتشكيل أخرى موازية تتبع مباشرة له. جاء ذلك عقب خسارة حزب البعث وقوى النظام لعدد كبير من المقاعد خلال انتخابات نقابة المهندسين والصيادلة.

عززت قبضة النظام الأمنية من دوافع النقابات تجاه المطالب السياسية، وأصدرت أول بيان جريء خلال حكم نظام البعث ونظام الأسد وطالبته بتأمين الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، وإلغاء حالة الطوارئ، وإزالة السلاح من يد الميلشيات، وإيقاف السياسات الطائفية، إضافة لتقليص أدوار الأجهزة الأمنية. كان هذا البيان بمثابة منعطف مهم في تاريخ النضال النقابي السوري، وشكل صخباً جيداً على المستوى الإقليمي، ومُنعت نقابة المحامين التابعة للنظام من المشاركة في مؤتمر المغرب ولاحقاً العراق في "مؤتمر المحامين العرب" [21].

لكن حسم الصراع العسكري لصالح الأسد خلال منتصف ثمانينات القرن الماضي قوض دور النقابات، وجعلها أداةً للسلطة، بكون مساحات الصراع مع النظام لم تكن نقابية فحسب، وإنما كانت متشابكة مع القوى السياسية المختلفة خلال حقبة الثمانينات الأخيرة والتي خسرت صراعها مع السلطة، مما أدى لبسطه السيطرة الكاملة على الحياة السياسية والمدنية، بينما بقي للنقابات دورٌ مهمٌ في تحفيز القوى الاجتماعية في الصراع ضد الاستبداد، وذلك على الرغم من سيطرة

[20] قانون التنظيم النقابي رقم 84 لعام 1968، الرابط: https://rb.gy/x9l0a4

[21] ملحق رقم 1، البيان الرسمي للنقابات عام 1980.

النظام على مفاصلها، خاصة نقابات: العمال والمحامين والطلاب، وضمان استمرار تلك النقابات كرافد للسلطة، وقد يتضح ذلك بولاء رؤساء تلك النقابات الحاليين (العام 2024)، وخلفياتهم وارتباطهم بالنظام.

الشكل (2): رؤساء أهم النقابات في مناطق النظام السوري

سورية بعد الثورة: مقاربات محلية للعمل النقابي

يمكن تقسيم مراحل العمل النقابي في سورية بعد الثورة إلى ثلاث مراحل: الأولى المرحلة الثورية " الصدام من الداخل"، أمّا الثانية فكانت محاولة تشكيل نقابات ثورية موازية "ثورنة النقابات"، أمّا الثالثة فهي متعلقة بفترة تمترس الجغرافيا "مأسسة النقابات"، وكل مرحلة من هذه المراحل ارتبطت بالمتغيرات التي عاصرتها الثورة السورية، وتنقلها بين الفترات السلمية والعسكرية وخفض التصعيد [22].

[22] استنباط بحثي جراء لقاءات عدة، قام بها الباحث مع نقابات المهندسين والطلبة خلال جولة فيزيائية في شمال سورية نهاية العام 2023.

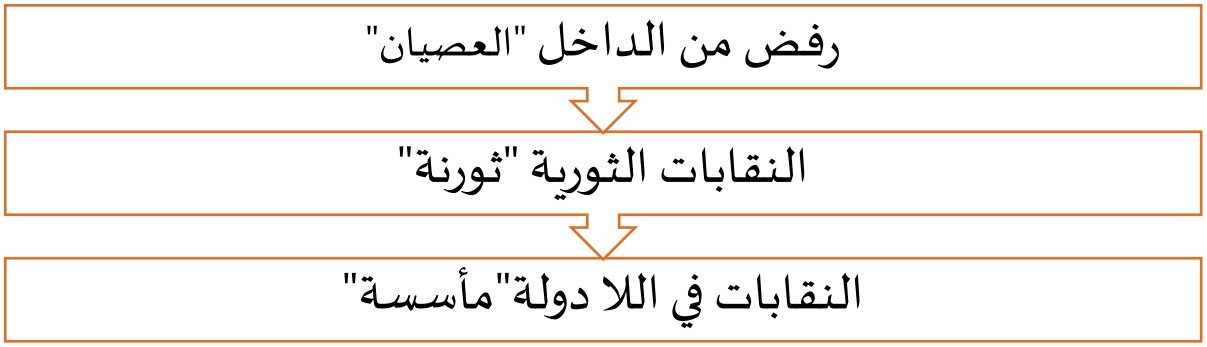

الشكل (3): مراحل العمل النقابي السوري بعد الثورة السورية

انقسمت النقابات السورية خلال المراحل الأولى من الثورة كحال الشرائح الاجتماعية بين مؤيد لنظام الأسد ورافض له، أحدث ذلك ارتباكاً داخل النقابات كنموذج نقابة المحامين وفروعها والاتحاد الوطني لطلبة سورية التابع للنظام، لكن لم يكن هذا الانقسام موجوداً في قيادات النقابات في الغالب، فقد كان النظام قادراً على ضبط المشهد الإداري لدى النقابات، بينما الحراك كان واسعاً على مستوى الأفراد، إذ كان لكوادر وأعضاء نقابة المحامين في حلب تأثيرٌ كبيرٌ وانخراطٌ مهمٌ في المشهد الثوري من ناحية الاحتجاجات، فضلاً عن أن جزءاً من الانقسام في الموقف السياسي كان يمكن لحظه من خلال الفروع المنتشرة وارتباطاتها في المدن السورية، التي كانت منطلقاً للتحشيد ضد نظام الأسد.

في حالة مدينة حلب كانت النقابات إحدى أهم مساحات مناهضة النظام، بينما كانت في مدن أخرى كاللاذقية جزءاً من الموقف العام، أمّا في المناطق التي استطاع النظام أن يبقيها تحت السيطرة الأمنية فلم تشهد اختر اقاً كبيراً كجزء من الحالة الشعبية إلّا في حالات نادرة وفردية[23]. في حين، لم تسطع القوى الثائرة ضد النظام إخراج كوادر حزب البعث من قيادة النقابات خلال الفترة السلمية، مع حفاظها على الاحتجاجات نفسها التي شكلت ضغطاً متزايداً أضعف مركزية النقابات، وأعطى المجال لخلق مساحات معارضة داخلها، كما في حالة نقابات الطلاب والمهندسين، بينما كانت سيطرة الأسد على نقابة العمال محكمة، فلم تشهد اختر اقاً في البنية الداخلية.

فقدت مع الوقت الحركة المعارضة داخل النقابة الثقة بإمكانية وصولها لأماكن صنع القرار، مع غياب أدوات القوة الناعمة، وانعدام تلك الأدوات، وعدم استجابة النظام لأي رغبة بالإصلاح. منح ذلك دافعاً لعدد من الناشطين لتشكيل أجسام موازية، كنموذج "اتحاد طلبة سوريا الأحرار"، و "نقابة المحامين الأحرار" و"المهندسين" تباعاً، وكانت تلك النقابات تتمايز عن النظام بدلالة "الأحرار"، بكونها تعكس انتماءً سياسياً مناهضاً للأسد. لكنَّ حضورها الشعبي لم يكن كافياً لتأخذ اعترافاً سوى بحالات متفرقة، كما في نموذج اعتراف جامعات قبرصية باتحاد طلبة سوريا الأحرار لمدة من الزمن. لكن معظم تلك الأجسام لم تكن لديها حالة تنظيمية واسعة وإنما اكتفت بتشكيل نقابات تحمل بعداً ثورياً أكثر منه مؤسساتياً، مما جعلها رهينة للتجاذبات والمتغيرات السياسية [24].

ضعف دور المظلات المدنية لدى انتقال الصراع في سورية ضد الأسد إلى الشكل العسكري، بما في ذلك النقابات، فتراجع دورها، ومع الوقت عزز توازع القوى لمناطق السيطرة من قبضة السلطات على الحياة المدنية. لكن في المجمل كان المجال

[23] لقاء حضوري أجراه الباحث في مدينة أعزاز مع كل من "بكري حلاق" نائب الأمين العام لاتحاد طلبة سوريا و"علي حلاق" رئيس نقابة المهندسين فرع اعزاز، 25 تشرين الثاني2023.

[24] ملحق رقم 2، الاعتراف باتحاد طلبة سوريا الأحرار في قبرص التركية.

الخاص في المجتمع المدني معدوماً في مناطق النظام، الذي ركّز على استعادة مركزة نقاباته، بينما كانت المعارضة السورية وقواها تركز على إنشاء مجتمع مدني جديد، ربما كانت الحاجة له أكثر من وعي المعارضة نفسها لضرورته من الناحية الوطنية، خاصةً من ناحية المنظمات الإنسانية، التي كان التركيز عليها هو الأكبر طيلة فترة الصراع.

ديناميات التشكّل واستيعاب الأدوار: نقابة المهندسين الأحرار نموذجاً

تعد نقابة المهندسين من النقابات الأولى التي أدرك كوادرها أهمية العمل النقابي خلال الثورة السورية، وقد تشكلت النقابة في مدينة حلب 2014 خلال سيطرة المعارضة على المدينة، وخلال أشهر معدودة توسعت لتشمل سورية، إذ نشأت في ظروف أمنية صعبة، وكانت جزءاً من الحالة الثورية في المدينة، مع وجود بنية محدودة من الفعل المؤسساتي أو البنيوي، لكن تأثير النقابة كان محدوداً خلال تلك الفترة، حتّى نشاطها غلب عليه البعد الثوري أكثر منه المهام النقابية، فاقتصر دورها على البيانات التي حملت طابعاً سياسياً أو من خلال التظاهرات [25].

لكن فقدت النقابة ثقلها بعد استعادة النظام السيطرة على محافظات ومدن عدة، واتباع سياسة التهجير القسري الذي تعرض له السوريون، خاصةً في مدينة حلب معقل نقابة المهندسين 2016، مما أدى لتشتت الأعضاء والمنتسبين خلال مرحلة النزوح. كان التحدي الأكبر للنقابات تجاوز تلك المرحلة وإعادة لم شملها من جديد، فارتبط العمل النقابي بفترته الثانية بالعامل المحلياتي بدرجة أساسية، فكان من الصعب إيجاد أي فضاء نقابي في مناطق يسيطر عليها الأسد، بينما كانت الحاجة لوجود مناطق تسيطر عليها المعارضة أسياسياً لولادة بذور العمل النقابي.

عززت نتائج العمليات العسكرية التي خاضتها المعارضة السورية بين أعوام 2016 و2020 من الفضاء العام المطلوب لعودة العمل النقابي السوري من جديد، بما أنّها منحت مناطق جغرافية "شبه أمنة" للمعارضة. كذلك سهّلت التوافقات الأمنية والسياسية، ولو بالحد الأدنى، من إمكانية عودة مؤشرات الاستقرار، لا سيما لحظة الانتقال من مرحلة الاستجابة إلى التعافي ولو بشكل جزئي. خلال تلك المرحلة عاودت نقابة المهندسين حضورها من مدينة غازي عنتاب جنوب تركيا، ولكن بهوامش عمل تكاد تكون محدودة للغاية، اقتصرت على محاولة إعادة البناء والتشكيل من جديد.

مع منتصف عام 2022، أي خلال بدء التعافي المبكر وروسوخ المعادلة الأمنية بشكل أوضح مما كانت عليه، عادت نقابة المهندسين للاستقرار في أعزاز، مع توفر بيئة مقبولة لحد ما، كجزء من ديناميات إعادة التشكل واستيعاب الأدوار، عبر الانتقال من الحالة الثورية كمرجع للتحرك إلى الحالة المؤسساتية، ساعد هذا التوجه على استيعاب الآلاف في النقابة، ومع الوقت أصبحت مرجعاً مهماً للفواعل، ودافعاً أساسياً لتشكيل الحالة النقابية في مناطق المعارضة، برزت بشكل جلي ومؤثر خلال فترة الزلزال الذي ضرب سورية، وكان لها حضور غير مسبوق، مما أكسبها قبولاً أكبر في الوسط المدني، وربما عزز ذلك من ضرورة تطوير النقابة على الصعيدين التنظيمي والحوكمي[26].

---

[25] نموذج بيان لنقابة المهندسين، نيسان 2017، الرابط: https://cutt.ly/8w0jvqd5

[26] المرجع السابق رقم 23

الثقافة المؤسساتية: انعكاس حوكمي على النقابات

بدأت ملامح تحوّل العمل النقابي شمال سورية، من المراحل الثورية إلى المؤسساتية، من خلال إعادة تعريف البنية التنيظمية الداخلية على مستوى الانتخابات والمجالس والفروع، وطبيعة العلاقة مع الحكومة المؤقتة، بجانب المؤتمرات العديدة لتعزيز دورها على الصعيد المؤسساتي. وكان من البارز خلال سنوات 2021 - 2023 لحظ أهمية التنظيم ضمن عوامل الاستقلالية والتطوير والاستدامة، ومحاولة تفهم سياق التعافي المبكر في سورية، فقامت نقابات المهندسين والمعلمين والمحامين، بإعادة هيكلة من جديد، بعضها عزز من القدرة على الاستجابة للواقع النقابي، وأخرى اصطدمت بعوائق تدخل السلطات، كمثال فرع حلب في نقابة المحامين الأحرار، التي نجم عنها خلاف كبير امتد لتظاهرات وانقسامات أثرت على المشهد النقابي وانعكست عليه بالسلب[27].

كان من الملفت ضمن عملية الحوكمة الدور الذي لعبته نقابة المهندسين الأحرار، خاصةً على صعيد استيعاب السياق الجغرافي، وذلك بناءً على القرار رقم 29 الذي قامت بموجبه بحل الفروع التي يتعسر الوصول لها جغرافياً، مثل حلب وريف دمشق وحمص ودير الزور، مقابل إحداث فروع في الباب وأعزاز وعفرين وفق القرار رقم 30، مع التركيز على تفهم حالة التهجير القسري للنازحين، عبر تشكيل روابط حلب وريف دمشق والدير ومعظم الفروع التي تم حلها لتتبع للنقابة، وذلك وفق القرار 31 [28].

بالنسق ذاته، قام اتحاد طلبة سوريا ابتطوير على صعيد السياسات، مما شكّل موجة من القبول والرفض، من خلال تعزيز مركزية الكيان، واعتماد سياسات واضحة للانتساب، مثل: توحيد الهوية البصرية، وسلم الأعضاء، ونظام التثقيل الإلكتروني، وتطويرها للتناسب مع الوضع القائم في سورية وخارجها، وإجراء تعديلات في النظام الداخلي، مما ساعد على إنضاج التجربة مركزياً ووضعها أمام تحديات مركّبة لا مركزياً [29].

بينما استطاع اتحاد طلبة سوريا الأحرار إجراء انتخابات في سورية خلال عام 2024، بعد انسداد عانت منه النقابة، أفرزت إدارة جديدة. وكان جزء أساسي من العمل الحوكمي داخل النقابات ازدياد العلاقات الشبكية بينها، من خلال البروتوكولات المشتركة التي تم توقعيها، مثل: نقابة المهندسين ونظيرتها في نقابة المقاولين، بينما عزز العمل المشترك بين نقابة المحامين والمهندسين من القدرة على التأثير المشترك من خلال الجمعيات التي تم استحداثها خاصة السكنية.

كما كان هناك إقبال واسع لافتتاح مقرّات للنقابات، كالذي افتتحته نقابة الأطباء في مدينة أعزاز، حتّى النقابات التي تأسست حديثاً بعد العام 2021 كانت واقعية في بنيتها التنظيمية، متماهيةً مع الواقع كنموذج "الاتحاد العام لنقابة العمال"، التي استحدثت مكاتب وفق حال توزع السيطرة لمناطق المعارضة، التي يسيطر عليها الجيش الوطني في ريف حلب أي مكتب الباب وصوران وأعزاز، وقد ساعد تعزز الاستقرار في مناطق المعارضة على إفساح المجال أمام الفضاء العام، وتشكلت مجموعة من النقابات الجديدة، مثل: الصيادلة والأطباء والتمريض والأكاديميين والعمال والاقتصاديين، بعض تلك النقابات أضفت بعداً مهماً لمناطق المعارضة، خاصة نقابة الاقتصاديين التي كانت مساهمة في "مؤتمر الاستثمار" مطلع كانون الثاني 2024، وهو الأول من نوعه في مناطق شمال سورية، وقد حضرته نقابات ومنظمات ومستثمرون،

---

[27] ثائر المحمد، 40 يوماً من الانقسام بين المحامين شمالي حلب.. اتفاق مؤجل وحلول معلّقة، تلفزيون سوريا، 25 آب 2023، الرابط: https://cutt.ly/qeRQ0T44

[28] ملحق رقم 3 و4 و5، قرارات حل فروع المحافظات وإعادة الهيكلة.

[29] المرجع السابق رقم 23

بجانب شخصيات مهمة من الحكومة المؤقتة والمعارضة، مما منح النقابة ثقلاً مهماً في محاولة لإيجاد حلول لتعزيز بيئة التعافي المبكر من خلال الاستجابة لحاجة التنظيم والحوكمة [30].

بينما وصل عدد النقابات في شمال غرب سورية لما يزيد عن 10 نقابات، ضمن حالات تنظيمية متفاوتة، ويتراوح ثقلها بين الضعيف والمتوسط، بناءً على مفهوم التمثيل والمشاركة والفعالية والعلاقات وحجم الانتشار والقبول، كما أن حالة الانقسام على مستوى سلطات الأمر الواقع في المنطقة عزز من وجود تشكيلات نقابية عديدة، سواء في مناطق "حكومة الإنقاذ"، أو في مناطق الحكومة السورية المؤقتة.

الشكل (4): الهوية التعريفية للفاعلين النقابيين في مناطق الحكومة السورية المؤقتة

[30] أحمد السليم، أول مؤتمر في شمال سورية لجذب المستثمرين، الجزيرة نت، 19 كانون الثاني، الرابط: https://cutt.ly/Yw0F1NEf

وأحياناً يمكن أن يكون هناك تمثيل نقابي لإحدى الشرائح عبر نقابتين تمثلان الشريحة ذاتها داخل المنطقة نفسها، كما في حالة النقابات الطلابية. وفي الغالب ينتشر هذا النموذج في مناطق الحكومة السورية المؤقتة، التي تشهد حالة أعلى من المرونة وهامش الحريات، لكن أيضاً يسهم الضعف في السلطة المركزية في ترسيخ تلك التناقضات. كما من الملاحظ أن غالبية النقابات تأسست بعد العام 2020، وهذا يعود لتراجع العمليات العسكرية.

لدى معظم النقابات العاملة في مناطق الحكومة السورية المؤقتة علاقات بينية وشبكية مقبولة لحد ما، يغلب عليها جانب التنسيق والعمل المشترك، خاصةً في الملفات المرتبطة بالبعد الوطني، أو حضور الفعاليات والمؤتمرات النقابية المختلفة، كما يلاحظ قدرة تشبيك جيدة "عابرة للجغرافيا" في حالة النقابات الطلابية السورية داخل مناطق الحكومة المؤقتة والمجتمع الطلابي في تركيا وألمانيا.

مؤشرات العمل الوطني: ما بين النقابية المهنية والوطنية السياسية

توسّع دور النقابات بعد عام 2021، ليكون أكثر تفهماً للواقع الجديد للقضية السورية، خاصةً مع الجدال المستمر بين دور النقابات الأساسي في الدفاع عن مصالح أفرادها لتحصيل مطالب الأعضاء، وبين الانخراط في القضية الوطنية السورية من البوابة السياسة.

ساهمت نقابات عدة، كالمعلمين والطلبة والعمال والمحامين، في الدفاع عن مصالح أفرادها وتحصيل حقوقهم أمام السلطات، فضلاً عن اعتبار نموذج نقابة المعلمين من أكثر النقابات التي تفاعلت بشكل مستمر مع واقع مناطق شمال سورية خلال أكتوبر من عام 2022، التي تمّ عنونتها كمرحلة مطالبة المعلمين برفع الرواتب في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية، والتمييز بين المعلم الأجنبي والمحلي السوري، مما أدى لتظاهرات وإضرابات كبيرة أدت في النهاية لتحصيل جانب مهم من حقوق المعلمين، مع استمرار الضغوط بين الفينة والأخرى بخصوص تلك المطالب.

أمّا الطلبة فكان لهم دورٌ مهمٌ في مسألة المطالبة بافتتاح مشفى جامعي في جامعة حلب [31]، كذلك خلال الاعتداء على الكادر التعليمي لجامعة شام من قبل عسكريين تابعين للفصائل العسكرية [32]، هذا عدا الحراك المستمر خارج سورية بمسائل عدة مرتبطة برفع الأقساط الجامعية أو السكنات الجامعية، وشهادات قبول البكالوريا في جامعة عنتاب قسم مدينة الباب [33].

تأطّرت تلك الأدوار ضمن ضرورات الدور الذي من المفترض أن تقوم به النقابات خلال أي مرحلة طبيعية، لكن في الوضع السوري كان هناك حاجة ماسة لتنسيق العمل المشترك بين النقابات، بما أنّ مطالب تطوير واقعها مشترك، ويتقاطع لحد كبير مع رغبة تحسين الحالة العامة في شمال سورية، ويعد هذا الدافع أساسياً في التوجه نحو تشكيل إطار جامع للنقابات تحت مسمّى "تجمع النقابات المهنية والعلمية والاتحادات الحرّة في سورية"، ليكون هناك مناصرة مشتركة للقضايا، مع الوقت سرعان ما تحوّل التجمع لمرجعية وطنية مهمة في سورية من خلال المواقف التي أطلقها، خاصة حول خارطة طريق

[31] مخطط لإنشاء مشفى جامعي شمالي حلب.. ما مزاياه والمدة الزمنية لتشييده؟، تلفزيون سوريا، 29 نيسان 2023، الرابط: https://cutt.ly/1eFPyBjw

[32] مسلحون يعتدون على كادر "جامعة الشام" في شمال سورية، التلفزيون العربي، 26حزيران 2023، الرابط: https://cutt.ly/3eFPojzj

[33] هبة عبيد، مخاوف من انهيار العملية التعليمية في مدينة الباب بعد إضراب المعلمين، تلفزيون سوريا، 15 أيلول 2022، الرابط: https://cutt.ly/aw2ZmI6Q

الحل السياسي في سورية، وتفاعله مع الأحداث الوطنية بشكل مستمر، وفي بعض الأحيان لعب دوراً عابراً للجغرافيا كتضامنه مع النقابات المهنية في فلسطين.

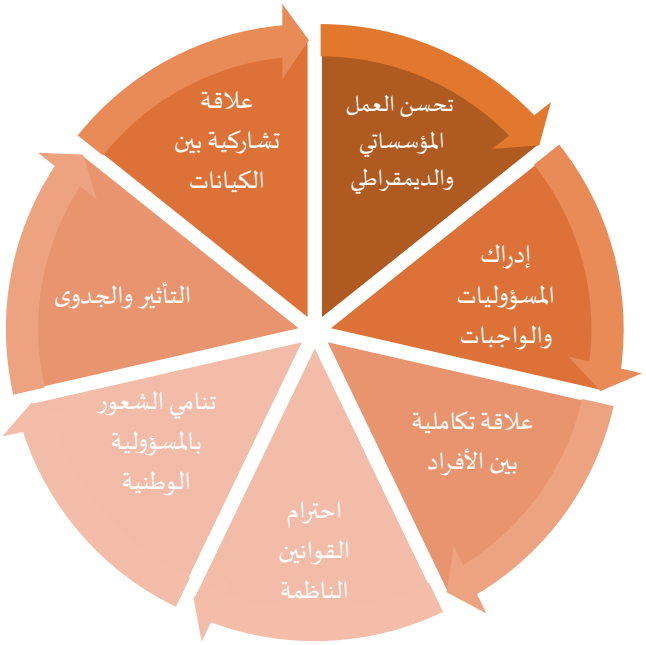

الشكل (6): مؤشرات تحسن العمل النقابي في شمال غرب سورية

أسس هذا التمازج بين الدور النقابي والوطني، إطاراً أوسع مما قامت عليه النقابات خلال محاولة الانتقال من الحالة الثورية الصرفة إلى الواقع المؤسساتي، ووجدت النقابات متنفساً وطنياً لها عبر الأدوات الجديدة التي تبنتها، من خلال: الحوكمة، وإعادة التنظيم، واستيعاب الأدوار، وعودة الانخراط في المشهد الوطني من بوابة دور النقابات، بما أنّها حاملٌ وطنيٌ بجانب القوى الأخرى المدافعة عن القضية السورية، فوصلت النقابات السورية لحالة الدفاع عن مصالح أفرادها النقابية لكن دون أن تقتصر على ذلك، وتوسعت لتشمل الدفاع عن حرياتهم السياسية التي يعد مدخلها تطبيق الحل السياسي ضمن أولويات النقابات، وبهذا أصبح دور النقابات السورية بناء النقابات مؤسساتياً، وإعادة الثقة والصخب لها، والدفاع عن مصالح أفرادها، والانخراط في الفعل الوطني. بالتالي، يتوضح أن تعريف النقابة في الحالة السورية "اللا دولة" يتجاوز النظرية العامة، ويتسم بواقعية تطبيقية أكبر أساسها عدم تجاهل الحاجة الملحة لتشكيل قوى وطنية غير تقليدية، وربما النقابات تستطيع أن تسهم بدور مهم ينعكس بالإيجاب على القضية السورية.

النقابات السورية: فرصة نحو المستقبل

تعاني النقابات تحديات وعوائق عديدة، غالبيتها يتركّز على البعد الهوياتي والاجتماعي، بجانب واقع وحال مناطق المعارضة، كما تذكي عوامل الهجرة وقلة التواصل الجغرافي من تلك التحديات، مما يجعل عملية التطوير بحاجة إلى وقت أكبر ونَفَس طويل، وضمن هذا الهامش من الفرص تبقى عملية ترشيد العمل ممكنة في ظل وجود الحركة والعمل لدى النقابات.

التحديات والعوائق

تواجه الأجسام النقابية التي نشأت بعد الثورة السورية مجموعة من التحديات والعوائق، وذلك بناءً على السياق السوري، في ظل غياب الدولة المركزية، وبروز فواعل ما دون الدولة، وتراجع دور القوى السياسية الائتلافية، خاصة قوى المعارضة السورية، مع تضخم أدوار تشكيلات المجتمع المدني، ومنها النقابات، تزداد التحديات والإشكاليات، منها ما هو مباشر وعام وآخر أقرب إلى المركّب ضمن استثنائية الحالة السورية ذاتها.

- **واقع اللادولة:** يسهم غياب حالة الدولة في مناطق المعارضة قبيل انتصار الثورة، في تحميل النقابات أكثر من دور الدفاع عن مصالح أفرادها، عبر الانخراط في المشهد العام السياسي، مما يسبب أحياناً ضياعاً في الهوية والتشتت، مع أنّ التدخّل في البعد الوطني مطلوب لكن في بعض المحطات يكون سياسياً أكثر من كونه وطنياً، مما يعرض المفهوم للتشوه؛ يصعّب ذلك من تأدية النقابات أدوارها المطلوبة. فضلاً عن عدم وجود سلطة تساعد النقابات في توفير بنية لتحصيل موارد عبر المرافق، مثلاً: في حالة "الاتحاد الوطني لطلبة سورية" التابع للنظام يحصّل الاتحاد جزءاً من عوائد المرافق الجامعية لخزينة الاتحاد خلال مرحلة وجود النظام، على عكس الواقع في شمال سورية، كذلك هناك اعتماد على قانون النقابات التابع لنظام الأسد المخلوع.
- **حداثة النقابات وقلة الخبرة:** لا يوجد أي امتداد تاريخي للنقابات السورية الخارجة عن سيطرة النظام، معظمها تشكل حديثاً جراء الحاجة لها، ولم يتجاوز عمرها العقد، أي إنها تجارب "فتية"، في حين يستفرد النظام بنقابات قديمة بعد بسط سيطرته الكاملة عليها، لذلك يمكن عدّ حداثة تلك النقابات عائقاً مهماً أمام النهوض، في ظل الحاجة لتحصيل تراكم خبرة وبناء على صعيدي الكوادر والموارد المادية، ورسوخ البنية التنظيمية رغم انتقال كوادر من نقابة المهندسين لمناطق المعارضة عقب التهجير إلا أن ذلك لم يساعد على تلبية الاحتياجات كافة.
- **الصراعات الداخلية:** تسهم الصراعات الداخلية في زيادة عوائق تحسين العمل النقابي، خاصة تلك المرتبطة في تحويل اختلاف وجهات النظر إلى مشاكل تسبب حالة من الانقسامات، وغالباً تكون مرتبطة بالصراع على النفوذ داخل النقابة، ويرتبط الصراع بمحددات الاختلاف حول التعاقد، وشكل النقابة، والنظام الداخلي، والسياسات العامة، بجانب وجود "عقدة المركز" في ظل حالة الإنكار والرفض لوجود كيان مركزي قوي والنزوع تجاه الزعزعة على حساب الانضباط التنظيمي، لكن يعد الصراع الأيديولوجي في مقدمة الأسباب، خاصةً مع انتقال أفراد انخرطوا في المرحلة العسكرية للحالة المدنية من جديد، مما يسبب صعوبة في الذوبان الكامل داخل العمل المؤسساتي، وتقبل الاختلاف والتنوع داخله، كما يمكن عدّ عدم القدرة على تحقيق مصالحة اجتماعية شاملة، ونشوء توترات طائفية وقومية ومناطقية في سورية، من الأسباب غير مباشرة لزيادة وتيرة الصراعات الداخلية، فضلاً عن عدم وجود هوية سورية واضحة المعالم، واستمرار الاختلاف حول شكل الدولة المستقبلي "أزمة هوية".
- **تدخل السلطات والأحزاب:** يعدّ عامل تدخل سلطات الأمر الواقع والأحزاب من أكثر التحديات التي تعصف بالنقابات، خاصة في نموذج "حكومة الإنقاذ" في إدلب، الذي تسبب في انعدام الحراك النقابي من الناحية العملية،

مع وجود بعض النقابات دون أن تمارس دورها الأساسي، بينما تعد العلاقة في مناطق الحكومة المؤقتة أفضل نسبياً، لكن مع ذلك تعمل الحكومة المؤقتة بشكل مستمر على ضبط إيقاع العمل النقابي والتدخل بمجرياته[34].

- **الواقع الحوكمي:** يؤدي عدم وجود بنية هرمية واضحة داخل النقابات لمشاكل وإشكاليات عديدة، مثل تلك التي أصابت نقابة المحامين في استحداث فرع ريف حلب. كذلك السيطرة الجغرافية تعزز من العوائق الحوكمية بين المطلوب والتطلعات العامة لتمثيل سورية، كما أن جزءاً مهماً من ضعف الحوكمة يعود لعدم وجود بيئة قانونية واضحة، وعدم استجابة الكوادر لرغبة التدرج بالعمل المنظم جراء "عقدة المركز"، وتواصل الاندفاع الثوري الذي لا يساعد على تبني سياسات حوكمية.
- **التحدي الأمني:** يسهم البعد الأمني في تحديات عميقة أمام المشهد المدني ككل، سواء بروسخ الواقع العسكري أو ضبط المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، خاصة في ظل خلافات الفصائل المستمرة، فضلاً عن استهداف المنطقة بشكل مستمر من القوى الأخرى، سواء من نظام الأسد أو "الإدارة الذاتية"، مما يعيق تشكيل بيئة مدنية على حساب تلك العسكرية، كما أن تدخل الفصائل أحياناً في بعض النقابات يعزز من التحدي.
- **ضعف المشاركة والشعور بفقدان الجدوى:** رغم وجود انطباع عام بتحسن وتيرة العمل النقابي ضمن بيئة المعارضة السورية إلا أن الإقبال للنقابات ما زال غير مرتفع في معظم النقابات مقارنة بعدد النازحين داخل سورية أو المهجرين خارجها، ويُعزى الأمر لعدم شعور الأفراد بالجدوى من المشاركة، أو الخوف من الانخراط في أي كيان خارج سيطرة نظام الأسد، بجانب عدم وجود معلومات كافية لدى شريحة معينة عن أهمية المشاركة والانتساب للنقابات، كونها مفاهيم حديثة في الواقع السوري، وكانت قبل اندلاع الثورة من الممنوعات. مع ذلك، يمكن لحظ نموذج نقابة المعلمين أثناء مطالب تحسين الرواتب كمؤشر لتحسن حالة الانتساب، بعد قدرة النقابة الاستثمار في الخزان البشري، وتحصيل جزء مهم من حقوق المعلمين خلال الفترة الماضية.

[34] محمد السيد، نقابة مفصلية وتدخلات خارجية واشتباك مؤجل منذ عام بين محامي حلب.. ما التفاصيل؟، تلفزيون سوريا، 12 آب 2024، الرابط: https://cutt.ly/8eE3Jibf

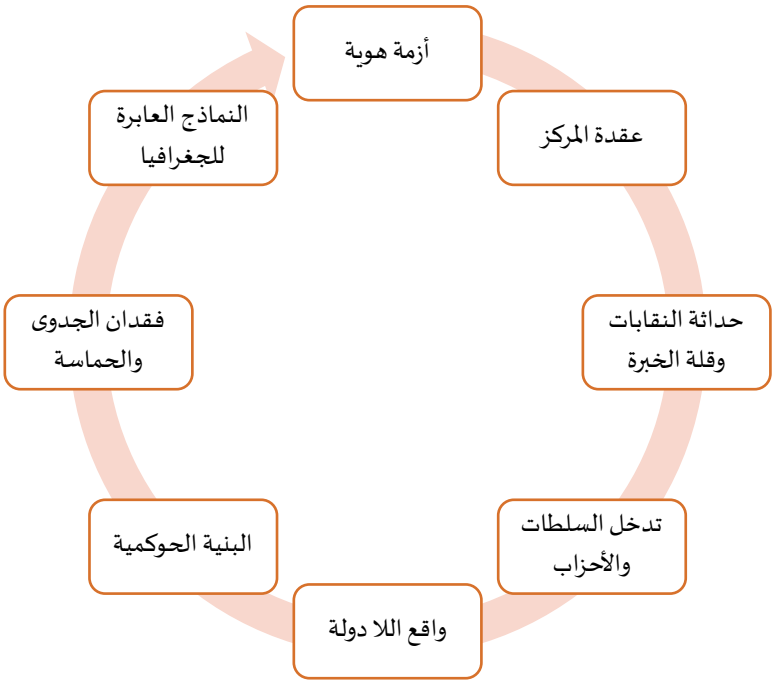

الشكل (7): أهم التحديات والعوائق في النقابات خلال الثورة

- **السيولة والاندفاع:** تتدافع مجموعات غير نقابية لتنظيم نفسها داخل مجموعات مشتركة تحاول تطويع عملها وبنيتها ليتسم بالنقابية، مع أنّها أقرب للفرق والمجموعات التطوعية أو الإغاثية والدينية من النقابية المهنية.
- **صعوبة التواصل الجغرافي:** تعاني النقابات التي لديها انتشار واسع حول العالم من صعوبة في التواصل الجغرافي بين فروعها، خاصةً في نموذج "اتحاد طلبة سوريا" الذي يعد من النقابات "العابرة للجغرافيا"، مما يفقد النقابة القدرة على الضبط وفق مقاربة "ابق قريباً".

خلاصات وتوصيات

استطاع نظام الأسد استئصال معظم البنى النقابية في سورية خلال فترة حكمه، التي اتسمت بصدام مستمر مع البنى المدنية، منها النقابية بالتحديد، خلال فترتي حكم النظام، كما تعد فترة نهاية الثمانينات من أكثر المراحل حساسية في تاريخ الصراع السلطوي مع النقابات السورية، ومن حينها غاب الفعل النقابي عن أيّ مساحة في العمل الوطني داخل البلاد مع تصحر العمل السياسي بشكل نهائي، فمن الصعب ممارسة أي عمل نقابي في ظل غياب الفضاء العام الحر والنزيه المطلوب، وربما كان هذا الغياب من الدوافع الأساسية للانتفاضة جراء الاحتقان الكبير التي عاصرته سورية.

مع اندلاع الثورة السورية، حاولت بنى اجتماعية مختلفة العودة للمشهد النقابي من بوابة الثورة نفسها، عبر سجالات خاضته نقابات مختلفة من الداخل على أمل استعادة الدور المأمول، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل، على اعتبار أن النقابات السورية باتت تُعدّ إحدى أهم أذرع النظام الأمنية في البلاد، فالنظام عمد إلى تطويع النقابات من الناحية البنيوية عبر شللية طبقية وطائفية ومناطقية، أسهمت في تعزيز تحالفات تخدم السلطة نفسها، ويصعب تفكيكها كونها تمثل حالة شبكية معقدة، إذ لم تكن النقابات في الحالة السورية مجرد أدوات ناعمة يستخدمها النظام لاستيعاب التمرد وإنما

كانت أهم سماته الأمنية داخل مجتمع مدني يأخذ الطابع العسكري المدجّن، وينطبق ذلك على حالات كثيرة سواء داخل نقابة المحامين أو الاتحاد الوطني لطلبة سورية، وقد عمل النظام على تصدير بعض أنماط الإصلاحات الشكلية كما في حالة الاتحاد الطلابي لدى النظام عندما استصدر القانون رقم 1 الذي ألغى العمل بالمرسوم التشريعي رقم 130 بعد 48 عاماً من تشكيل الاتحاد، لكن أجج هذا الإصلاح المبتور الصراعات الطبقية والأيديولوجية وسبب ضياعاً في الهوية، إذ حوّل الصراع خلال الربيع العربي من صراع مجتمع سلطة إلى صراع هويات فتت المشترك وأعاق تشكيل هويات وطنية، **وهذا ما جعل سورية من الدول المتأخرة من الناحية المدنية، ولم تكن ضمن مصاف الدول التي استطاعت بناء نظريات سياسة قادرة على هضم المجتمع المدني والنقابات، على اعتبار أن حالة سورية يغيب فيها وجود المجتمع بشكل كامل قبل اندلاع الثورة، ويقتصر على جماعات أمنية تعكس رؤية النظام السياسي وليس الدولة بمفهوم فصل وتوازن السلطات، ولطالما سعى نظام الأسد لجعل المجتمع المدني وسيلة للهروب من المعركة الديمقراطية وتجاهلها، وتصوير الهدف من المجتمع المدني هو فقط بناء المفهوم وتجريده من فقهه، وأحياناً استخدامه لأهداف سياسية خلال فترة الصراع لاستجرار الدعم الإغاثي، بينما الغاية من المجتمع المدني والنقابات تمثيل الجماعات ضمن مفهوم الإرادة العامة للوصول للديمقراطية.**

انكبت القوى الاجتماعية السورية على المساحات المدنية في الإطار النقابي، وتوجهت لتأسيس نقابات تمثل إرادة الشعب السوري، وذلك خلال فترة "تمترس الجغرافيا" وانقسام البلاد لأربعة مناطق نفوذ نماذج حوكمية عدة وما بعدهما من استقرار هش. لكن واجهت تلك النقابات تحديات كبيرة وما زالت لم تصل للمستويات المطلوبة للتأثير والمنافسة، لكن على الأقل تعد بوابة مهمة وجديدة في مناطق المعارضة السورية، كما أنها تزيل سوداوية الانطباع عن تلك المناطق، إذ تختلف أدوراها المرحلية عن تلك التي بدأت أول الانتفاضة السورية، كما أن جزءاً أساسياً من الاختلاف في المقارنة مع النماذج العربية الأخرى، خاصة المصرية والسودانية، في المسؤوليات والاستحقاق، على اعتبار أن النقابات السورية حديثة وفي مرحلة بنائية وغير مترسخة بنيوياً أو حوكمياً، كما أنها تعمل في بيئة مضطربة جداً تغيب عنها مقومات الدولة والمساندة بجانب البنية القانونية، فضلاً عن انقسام ذاتي تعاني منه مناطق المعارضة بين حوكمتي "الإنقاذ" والسورية المؤقتة، مما يخلق مشهداً تعددياً عبثياً من ناحية الأجسام. يدفع ذلك لإعادة توجيه البوصلة تجاه النقابات السورية الجديدة لزيادة فعاليتها وتحسين آليات عملها ومؤشرات قبولها على المستويات الذاتية والموضوعية، بجانب تحمل المؤسسات السياسية والمدنية دورها ومسؤولياتها تجاه النقابات، وذلك عبر التوصيات التالية:

- **التوصيات الذاتية للحالة النقابية السورية:** تحتاج القوى الفاعلة في النقابات إلى ترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى أفرادها الفاعلين، وتعزيز سيادة المؤسسات واستقلاليتها، والاحتكام إلى الصندوق الانتخابي واحترامه، بجانب النزوع تجاه الحفاظ على تماسك الكيان انطلاقاً من منهج الوحدة النقابية خلال مرحلة النزاعات، والإصرار على حق تقرير المصير من المنطلقات الذاتية وإدارة الخلافات داخلياً.
- **التوصيات الموضوعية للحالة النقابية السورية:** تتطلب حالة غياب الدولة، تعويض القوى النقابية لهذا الغياب، عبر تطوير السياسيات العامة بما يتوازى مع ضرورات الإنجاز والجدوى، وبالأهمية ذاتها العمل للحفاظ على استقلاليات الكيانات النقابية من التدخلات الخارجية، وإدارة التنوع في ظل حالة الاستقطاب الأيديولوجي العالي في

الساحة السورية، كذلك التمييز بين الحالة العسكرية والمدنية، والحرص على عدم تدخل العسكر والأحزاب السياسية في العمل النقابي [35].

- **توصيات للفواعل الرسميين:** تتحمل الكيانات الرسمية، مسؤولية كبيرة في تمكين النقابات عبر الحرص على دعمها انطلاقاً مع مبدأ العلاقة التكاملية لا الهرمية، وضرورة عدم تكرار قرارات السيطرة على العمل النقابي كما في حالة القرار رقم 29 الذي أوصت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بضرورة إلغائه وعدم تكرار ذات النهج والسلوك من السلطات الجديدة في سوريا عقب سقوط الأسد [36]، مع إفساح المجال للنقابات لممارسة دور الرقيب على العمل الوطني السوري، وإشراكها في عملية صنع القرار، والانتقال من حالة التحاصص عبر المنصات إلى توزيع الكتل بناءً على ثقلها ضمن هياكل المجتمع المدني، وذلك عبر تنفيذ مخرجات بيان النقابات الحرّة في آذار 2024، لغرفة المجتمع المدني التابعة لمكتب المبعوث الدولي الخاص إلى سورية من أجل إعادة هيكلة التمثيل [37].
- **توصيات للفواعل المدنيين:** تتطلب الحالة النقابية السورية، تضافر جهود المجتمع المدني، من خلال دعم المؤسسات المدنية السورية لتلك الأجسام، مع الحرص على حفظ استقلاليتها بشكل كامل، وعدم إدخالها في صراعات فكرية تقليدية، مما يجعلها حبيسة الحالة السورية، كما أنّ زيادة رسم علاقة شبكية بين الفواعل المدنية يجعل المجتمع المدني السوري أكثر حضوراً وتأثيراً في القضية الوطنية السورية، فضلاً عن أهمية تمكين المؤسسات النقابية الرسمية التي قدمت جهداً تراكمياً وعدم الدفع أو دعم تشكيل كيانات موازية كشرط أساسي لتشكيل الثقافة المؤسساتية المطلوبة.

يفرض الواقع السوري مسؤوليات كبيرة على النقابات الحديثة، أهمها تطوير حالة مجتمعية جديدة لتعزيز انخراط أكبر في الشأن العام والمدني، بعد حالة الملل والعبث التي يشعر بها السوريون المعارضون من أجسام سياسية مختلفة، منها رسمية ومنها حزبية، لم تكن قادرة على تحقيق التزامات مطلوبة، كما يمكن أن تكون النقابات متنفساً مهماً لعودة حضور القضية السورية في مساحات ما دون سياسية، من الناحية الإقليمية والدولية. إن أهمية النقابات السورية ليست فقط لأجل حالة النضال الشعبي ضد الأسد وإنما لبناء النموذج البديل بعيداً عن تكرار سيناريو ديناميات "الفناء الذاتي" كما في النموذج العسكري، بجانب البحث عن هوامش الانخراط في المعادلة الوطنية وبدء بناء سوريا الجديدة لكل السوريين أساسها العدالة والحرية والمشاركة للجميع.

---

[35] شكّل انتصار الثورة السورية، لحظة فارقة من عمر التاريخ السوري، وانتقالاً من حالة اللا دولة لبناء الدولة، وفرصة مهمة للفواعل الوطنية المدنية وخاصةً النقابية، لإعادة النظر في البنى الموجودة في مناطق النظام والمعارضة في فترة حكم الأسد المخلوع. وإعادة تعريف أدوارها ومسؤوليتها لتنتقل من الحالة الأمنية إلى الوطنية انطلاقاً من ضرورة التكامل والحفاظ على مؤسسات الدولة والحالة البيروقراطية وأهمية الاستفادة من النماذج الثورية وذلك عبر إشراك البنى الحوكمية والنقابات التي تشكلت خلال الثورة السورية وحققت نجاحات جيدة، لامتلاكها عوامل الخبرة والهوية والسجل الحقوقي الثوري والكفاءة، بجانب ضرورة دعم وإسناد الحالة النقابية الجديدة من الناحية القانونية والسيادية وتوحيد بعض هياكلها ضمن منظومة وكيانات نقابية واحدة، وهذا ممكن عبر مؤتمر أو لقاء وطني جامع تشرف عليه الحكومة السورية الجديدة لكل النقابات السورية ينبثق عنه نقابات واحدة ممثلة عن كل فئة.

[36] بيان الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الحكومة السورية المؤقتة تكرِس سيطرتها على النقابات المهنية وتفقدها استقلاليتها في مناطق شمال غربي سورية، رقم البيان S240524، 31 أيار 2024، الرابط: https://cutt.ly/NeE30OWe

[37] النقابات والاتحادات الحرة في حلب تطالب بإعادة هيكلة "غرفة المجتمع المدني"، تلفزيون سوريا، 3 آذار 2024، الرابط: https://cutt.ly/GeE3pAtD والذي يمكن تلخيصه بتعزيز الشفافية والمشاورة مع النقابات وعدم تجاهلها، وإعادة هيكلة الغرفة.

الملاحق:

بيـــــان

مـن النقابـات المهنيـــة لعلميـــة فـي حمـــص

ان مجالس فروع النقابات المهنية العلمية في حمص (الاطبـاء ـ المحامـون ـ المهندسـون ـ الصيادلـة ـ اطبـاء الاسـنان) ، المنعقد اجتماعهم صباح هـذا اليوم الاحد الواقع في ٣/٩ / ١٩٨٠ في مقـر فرع نقابـة الاطبـاء في حمـص ،

بعد استعراضها للظروف الخطيرة التي يمر بهـا وطننا الحبيب سـوريـة (داخلها وخارجها) ، والتبدلات فـي شـؤون الوطن والمواطنين ، ترى ان اسباب هـذا التـردي في الاوضاع الداخليـــة مـردها الى غيـاب الحريـة والديمقراطيـة و سيادة الدستور والقانـون ، وحلول الارهاب النفسـي والفعلـي بحـق المواطنين ، وانتشـار المظاهر المسلحة ، وان توزيع السـلاح في هذا الوقت الحرج على بعض الهيئات امر قـد تتخمض عنـه مضاعفات ، تؤدي الى تمزيـق الوحـدة الداخليـة ، وهو وضـع لا يستفيد منـه الا الاستعمار واسرائيـل ، وخاصة اطـراف كامب ديفيـد ،

وشـعورا بالواجـب والمسؤولية اللذين يترتبان علينا (كمواطنين) الاسـهام في الدفاع عن هذا الوطن وحفاظـا على وحـدة الصـف الوطنـي ،

نـرى وجـوب تحقيق المطالب التاليـة :

اولا ـ تأمين الحرية والديموقراطية كافة ومنحهم الحـق بالتعبير عن معتقداتهم وآرائهـم السياسية والفكريـة ، وتحقيـق ذلك بشكل عملـي ،

ثانيا ـ انهاء حالة الطوارئ في سـوريـة وقصرها على اماكن التحدد والتماس مع اسـرائيـل ،

ثالثا ـ العمل على سحب السلاح الذي تم توزيعه على بعض الفئات والهيئات ، واننا لنرى ان هذا التدبير قـد تكون نتائجه الزيادة في تسعير استمرار الازمة المفتعلة على هذا الوطن في الوقت الحاضر ،

رابعا ـ ازالة الاسباب التي ادت وتؤدي الى بروز المعارضات الظائفية من اي جهة كانت ، ومهما كان مصدرها والضرب بيـد من حديـد على مثيريهـا ومستغليهـا ومفتعليهـا ،

خامسا ـ تخليص اجهزة القمع وملاحقاتها ، وقصر الملاحقات على رجال الضابطة العدلية ضمن حدود الدستور والقانون

سادسا ـ اطلاق سـراح جميع المعتقلين السياسيين والموقوفين لسبب معتقداتهم السياسية والفكرية ، والذين اوقفوا بدون مذكرات قضائية صادرة عن القضاء العادي ، واحالة المدنيين منهم الى المحاكم المختصة المدنيـة ـ وحصر اماكن التوقيف في الاماكن الخاصة بالنيابة العامـة ،

ان تلبيـة هـذه المطالب كفيل بالقضاء على جميع اسباب هذه الازمات التي يعاني منها الوطن ، كمـا اننا نعتبر تحقيقها دليل صحـة وقـوة وليس دليل ضعف ، لانه لا يمكن مجابهة اسرائيل واعداء الوطن بسـرائر لا تتمتع بحدود دنيـا من الحريـة والديموقراطيـة والكرامـة ،

وفي الختام فاننا نهيب بالمواطنين التحلي بالصبر وضبط النفس لتمر هـذه الازمة بسـلام ، سيما ان قطرنـا العربي السـوري مستهدف من قبل الاستعمار والصهيونية الذين يتوخون تحطيمه وتجزئتـه ،

فرع نقابة الاطبـاء فرع نقابة المهندسين فرع نقابة المحامين فرع نقابة الصيادلة فرع نقابة اطباء الاسنان

ملحق(1): البيان الرسمي للنقابات عام 1980

Doğu Akdeniz Üniversitesi
Eastern Mediterranean University

Union of Syrian Free Students

Eastern Mediterranean University accepts and recognizes the Union of Syrian Free Students (USFS) as the sole representative of the Syrian Students in Eastern Mediterranean University, North Cyprus.

We certify that we will show equal opportunities to the Union of Syrian Free Students as given to the other foreign student unions within EMU.

Yours Sincerely,

Prof. Dr. Majid HASHEMIPOUR

Vice-Rector for International and Administrative Affairs

6th May, 2013

ملحق(2): الاعتراف باتحاد طلبة سوريا الأحرار في قبرص التركية

ملحق (3) (4) (5): قرارات حل فروع المحافظات وإعادة الهيكلة

نقابة المهندسين السوريين الأحرار The Association of liberated Syrian Engineers		التاريخ: 2024/02/16 الموضوع: إحداث فروع النقابة على مستوى المناطق الإدارية

قرار رقم (30)

إن المجلس المركزي لنقابة المهندسين السوريين الأحرار

- بناء على أحكام النظام الداخلي.
- بناء على قرارات المؤتمر العام الاستثنائي والقاضي بتعديل المادة /30/ من النظام الداخلي.
- **بناء على موافقة أعضاء المجلس المركزي بالإجماع في جلسته** رقم (20) تاريخ 2024/02/15.

يقرر ما يلي:

مادة / 1 /: تحدث فروع على مستوى المناطق الإدارية وفق تقسيمات الدولة السورية والمتوافقة مع تقسيمات مؤسسات الأمم المتحدة وهي: فرع إعزاز – فرع الباب – فرع عفرين.

مادة / 2 /: يعتبر فرع إعزاز امتدادا لفرع نقابة المهندسين السوريين الأحرار بحلب لما له وما عليه من كافة الجوانب المهنية والإدارية والمالية.

مادة / 3 /: يعتبر فرع الباب امتدادا لنقابة مهندسي الباب لما له وما عليه من كافة الجوانب المهنية والإدارية والمالية.

مادة / 4 /: يعتبر فرع عفرين امتدادا لغرفة مهندسي عفرين لما له وما عليه من كافة الجوانب المهنية والإدارية والمالية.

مادة / 5 /: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

اعزاز 2024/02/16

أمين السر

م. بسام زيتون

نقيب المهندسين السوريين الأحرار

م. أحمد باسم نعناع

نسخة إلى:

- لجنة الرقابة المركزية.
- فروع إعزاز، الباب، عفرين.
- مصنف الحفظ.

1

فيس بوك: https://www.facebook.com/alsyreng
تلـــغرام: https://t.me/thealse2014
بريد إلكتروني: thealse2014@gmail.com
ALSE.Manager@engsyn.org

نقابة المهندسين السوريين الأحرار The Association of liberated Syrian Engineers		التاريخ: 2024/02/16 الموضوع: إحداث روابط النقابة على مستوى المحافظات السورية

قرار رقم (31)

إن المجلس المركزي لنقابة المهندسين السوريين الأحرار

- بناء على أحكام النظام الداخلي.
- بناء على قرارات المؤتمر العام الاستثنائي والقاضي بتعديل المادة /30/ من النظام الداخلي.
- **بناء على موافقة أعضاء المجلس المركزي بالإجماع في جلسته رقم (20) تاريخ 2024/02/15.**

يقرر ما يلي:

مادة / 1 /: تحدث روابط للمهندسين على مستوى المحافظات السورية وهي: رابطة مهندسي محافظة حلب – رابطة مهندسي محافظة ريف دمشق – رابطة مهندسي محافظة حمص - رابطة مهندسي محافظة دير الزور.

مادة / 2 /: يتم اعتماد تمثيل للرابطة إذا بلغ عدد منتسبيها /30/ مهندس على الأقل من نفس المحافظة.

مادة / 3 /: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

اعزاز 2024/02/16

أمين السر | **نقيب المهندسين السوريين الأحرار**

م. بسام زيتون | **م. أحمد باسم نعناع**

نسخة إلى:

- لجنة الرقابة المركزية.
- فروع: حلب، ريف دمشق، حمص، دير الزور.
- مصنف الحفظ.

فيس بوك: https://www.facebook.com/alsyreng
بريد إلكتروني: thealse2014@gmail.com
تلـــغرام: https://t.me/thealse2014
ALSE.Manager@engsyn.org

نقابة المهندسين السوريين الأحرار The Association of liberated Syrian Engineers		التاريخ: 2024/02/16 الموضوع: تجميد فروع النقابة على مستوى المحافظات

قرار رقم (29)

إن المجلس المركزي لنقابة المهندسين السوريين الأحرار

- بناء على أحكام النظام الداخلي.
- بناء على قرارات المؤتمر العام الاستثنائي والقاضي بتعديل المادة /30/ من النظام الداخلي.
- **بناء على موافقة أعضاء المجلس المركزي بالإجماع في جلسته رقم (20) تاريخ 2024/02/15.**

يقرر ما يلي:

مادة / 1 /: تجميد الفروع التابعة للنقابة المركزية وهي: (فرع حلب – فرع ريف دمشق – فرع حمص – فرع دير الزور).

مادة / 2 /: حل الهيئات العامة وهيئات الفروع التابعة للنقابة المركزية وهي: (هيئة فرع حلب – هيئة فرع ريف دمشق – هيئة فرع حمص – هيئة فرع دير الزور).

مادة / 3 /: تكليف رؤساء الفروع المجمدة (فرع حلب – فرع ريف دمشق – فرع حمص – فرع دير الزور) بمتابعة العهد الإدارية والمالية وتسليمها للنقابة المركزية بمدة لا تتجاوز 10 أيام من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة / 4 /: يبلغ هذا القرار من يلزم لتنفيذه.

اعزاز 2024/02/16

أمين السر

م. بسام زيتون

نقيب المهندسين السوريين الأحرار

م. أحمد باسم نعناع

نسخة إلى:

- لجنة الرقابة المركزية.
- مجالس فروع: حلب، ريف دمشق، حمص، دير الزور.
- مصنف الحفظ.

فيس بوك: https://www.facebook.com/alsyreng
تلـــغرام: https://t.me/thealse2014
بريد إلكتروني: thealse2014@gmail.com
ALSE.Manager@engsyn.org